الكوابيس تطارد 73% من أطفال غزة

بينت دراسة أجرتها منظمة «أرض الإنسان بغزة»، وهي منظمة غير حكومية، بأنه لا يزال حوالي 73 % بالمئة من أطفال غزة، يعانون من اضطرابات نفسية خطيرة، أبرزها الصدمة النفسية والكوابيس والتبول اللاإرادي وارتفاع ضغط الدم والسكري.

محرومون من الطفولة

واكد مدير مستشفى الأمراض النفسية في غزة عايش سمور، بأن هناك تدهوراً ملحوظاً في الحالة النفسية للأطفال الفلسطينيين الذين يعيشون في القطاع، خصوصاً بعد العدوان الأخير، موضحا بأن أطفال غزة محرومون من طفولتهم ومن النمو الطبيعي نتيجة انعدام الأمن والاستقرار في محيطهم.

ولفت إلى أن ثقافة العنف والموت غزت عقولهم وجعلتهم أكثر غضباً وعنفاً. كما أن قلة الخبراء الصحيين في القطاع وانعدام فرص الحصول على المعدات الطبية بسبب الحصار، يحول دون حصول الأطفال على المساعدة التي يحتاجون إليها. من جهته، أفاد باسم نعيم، وزير الصحة بحكومة غزة، بأنه لم يتم بناء المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية التي تعرضت للدمار خلال العدوان، بسبب الحصار المفروض على القطاع والذي تحظر بموجبه «إسرائيل» دخول مواد البناء بدعوى إمكانية استعمالها لأغراض عسكرية، مشيرا إلى ان خبراء الصحة في غزة أصبحوا معزولين عن العالم الخارجي.

قصص حية

وقد اعتمد فريق الدراسة على عدد من العينات الحية لأطفال من عمر السابعة إلى عمر السادسة عشرة تقريبا، و تمثل منى السموني، البالغة من العمر 12 عاماً، إحدى تلك الحالات التي تشعر بالإحباط وتراودها كوابيس، وهي شهدت مقتل والديها وعدد من أقاربها على يد جنود «إسرائيليين» في بيتهم في حي الزيتون، جنوب شرق مدينة غزة قبل حوالي عام. وقد أضحت منى، شأنها في ذلك شأن العديد من الأطفال الآخرين الذي شهدوا الأحداث المروعة للعملية العسكرية على غزة، تميل أكثر فأكثر للانعزال والصمت اللذين يعتبران من الطرق الشائعة للتكيف مع المآسي، حسب الأطباء المتخصصين. ويعتبر مقتل أسرة منى أكثر أحداث الحرب الأخيرة على غزة وحشية، وأحد 11 حادثة حققت فيها بعثة الأمم المتحدة، والتي قامت فيها القوات «الإسرائيلية» بشن هجمات مباشرة على المدنيين متسببة في قتلهم، وتظهر وقائعها غياب أي هدف عسكري يمكنه تبرير الهجوم، حسب كل التقارير المختصة.

مشروع «الاسر»

وأوضح التقرير أن القوات «الإسرائيلية» قتلت 23 فرداً من أفراد أسرة السموني» في ذلك اليوم.

أطفال غزة يناشدون

إلى ذلك، أطلقت منظمة إنقاذ الطفولة في السويد ومنظمة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة «اليونيسف»، في 25 كانون الثاني الماضي، مشروع «مراكز الأسر بغزة». وأوضحت إحدى المسؤولات عن هذا المشروع باتريشيا هويوس، أنه ـ المشروع ـ سيضمن للأطفال حق البقاء والتنمية عبر تأسيس 20 مركزاً أسرياً في مناطق مختلفة بغزة. ويتمثل الدور الرئيسي لهذه المراكز في خدمة أكبر عدد ممكن من الناس، وتوفير حماية جيدة للطفل، وخدمات تربوية وصحية ونفسية لكل من يحتاج إليها.

مشكلة وراثية

وفي سياق متصل، بيّن الدكتور معاوية حسنين رئيس اللجنة العليا للإسعاف والطوارئ في غزة، أن خبراء ومختصين في علم الأجنة وأطباء من وزارة الصحة، أكدوا بأن تشابه حالات تشوه الأجنة والمواليد بشكل كبير جداً يؤكد بما لا يدع مجالاً للشك أنها ليست بفعل عوامل وراثية، وإنما نتيجة للأسلحة الفتاكة التي استخدمت ضد المدنيين خلال عدوان غزة، مثل الفسفور الأبيض وقنابل «الدايم» وانفجار الوقود الهوائي الذي يخلّف سحابة من ذرات الوقود التي تحترق وتؤدي إلى تفحم الهدف.

ولفت إلى إن الفحوص أثبتت، أن أياً من هذه التشوهات في الجينات إذا ما كتبت الحياة للطفل ومارس حياته بشكل طبيعي سينتقل هذا الخلل إلى أولاده وراثياً، مؤكدا أن وزارة الصحة أحصت مجدداً وبعد مرور أكثر من عام على الحرب «الإسرائيلية» على القطاع، ما يزيد على نحو 80 حالة تتشابه فيها هذه التشوهات، ووجدت حالات تشوه كثيرة لمواليد حملت بهن نساء بعد انتهاء الحرب، ما يؤكد أن ولادة أطفال مشوهين ما زالت قائمة، وربما تستمر سنوات طويلة.

واشار الى أن نتائج الفحوص والعينات التي أخذت بواسطة مستشارين وخبراء بعلم الأجنة، أثبتت أنهم أصيبوا بهذه التشوهات جراء استخدام الأسلحة المحرمة دولياً، متوقعاً أن يؤدي ذلك إلى ما أسماه «مآس وراثية أخرى»، خصوصا لمرضى السرطان والفشل الكلوي.

الفحص المبكر

وشدد على ضرورة إجراء النساء اللواتي تعرضن بشكل مباشر، المراجعة والفحص الدوري في عيادات النساء والولادة للاطمئنان إلى صحة الأم والجنين، خاصة اللواتي يعشن في مناطق استخدم فيها الجيش «الإسرائيلي» قنابل «الدايم» والفسفور الأبيض والقنابل المشحونة باليورانيوم المستنفد بكثافة، من بينها شرق مدينة غزة ومنطقة المغراقة وغرب النصيرات وشرق حي الزيتون بغزة وشمال قطاع غزة، لاسيما عزبة عبد ربه والقرم والعطاطرة والسلاطين، مؤكدا وجود أبعاد وتداعيات بيئية وصحية آنية ومستقبلية خطيرة جراء استخدام هذه المواد السامة، إضافة إلى تلوث جميع مكونات البيئة الأساسية التي تعاني من تدهور خطير أصلاً، ومع بقاء هذه المواد في تربة وهواء القطاع واستنشاق المواطنين لها بشكل يومي. وأوضح أنه رغم توالي ولادة أطفال جدد لديهم تشوهات مختلفة، ورغم تزويد المنظمات الدولية المختصة بكافة النتائج التي يتوصل إليها المستشارون والخبراء بعلم الأجنة، من أجل نشرها وفضح الانتهاكات «الإسرائيلية» التي تسببت بها، إلا أن الوزارة اتخذت قراراً بعدم نشر حالة من الخوف والهلع لدى المواطنين في غزة، خصوصا لدى النساء الحوامل أو الراغبات بالحمل، مع تقديم النصح الدائم لهن بالمراجعة الدورية للعيادات المختصة.

كما تحدث عن وجود عشرات المصابين بالعقم بعد قتل حيواناتهم المنوية، وسرطان الرحم عند النساء اللاتي تعرضن بشكل مباشر لمثل هذه الأسلحة.

وصايا وإرشادات

يُذكر أن خبراء ومختصين دعوا في ندوة متخصصة نظمها مركز «معا» للعمل التنموي تحت عنوان «عام على حرب الإبادة وثلاثة على الحصار، الآثار الصحية المتفاقمة للحرب على غزة وكيفية مواجهتها»، الى توفير أجهزة لكشف الإشعاع وقياس درجته وتأثيره على الإنسان والبيئة، ودعم إجراء الأبحاث العلمية الدقيقة حول آثار الحرب والإسراع في محاكمة جنرالات الاحتلال على تورطهم بارتكاب جرائم ضد الإنسانية واستخدام الأسلحة المحرمة دولياً.

وأوصوا المواطنين بتناول الفيتامينات، خصوصا فيتامين (C.E) وتناول حمض الفوريك كإجراء وقائي للحد من تأثير المواد المشعة التي استخدمت خلال الحرب، والتنويع في الغذاء والتركيز على الخضار الورقية والبقوليات.

كما دعوا إلى الفحص الدوري وملاحظة أية تغيرات تظهر على الجسم، والفحص المبكر، موصين الحوامل تحديداً بمتابعة الحمل منذ الأيام الأولى وعدم الانتظار لنمو الجنين، خصوصا أن الأنبوب العصبي يتشكّل في الأسابيع الثلاثة الأولى من الحمل، وذلك لتفادي التشوهات. وطالبوا المختصين في وزارة الصحة بفحص ومراقبة المواد الغذائية التي تأتي عبر المعابر، خاصة اللحوم، للتأكد من سلامتها ونسب الهرمون داخلها وهل هو في مستوى المسموح به وفق المعايير الصحية العالمية.

متفرقات أمنية

حواجز ومضايقات

نصبت قوات الاحتلال امس، حاجزين عسكريين على مدخل جنين وقرية رمانة غرب المدينة.

وبينت مصادر أمنية، بأن قوات الاحتلال نصبت حاجزا عسكريا على مدخل مدينة جنين الغربي، على شارع جنين – حيفا، وشرع جنود الاحتلال بتوقيف المركبات الخارجة من المدينة.

وفي رمانة

وفي السياق ذاته، ذكرت مصادر محلية في قرية رمانة أن قوات الاحتلال تنصب بشكل شبه يومي، حاجزا عسكريا على مدخل القرية، ويتعمد الجنود تأخير المواطنين واحتجازهم والتدقيق في بطاقاتهم، وتفتيش المركبات بشكل استفزازي، إضافة إلى عمليات الاقتحام المتواصلة من قبل جيش الاحتلال للقرية.

اقتحام «شعفاط»

اقتحمت قوات معززة من جيش الاحتلال أمس مخيم شعفاط، شمال مدينة القدس واعتقلت 60 مقدسياً من منازلهم بتهمة الانتماء لتنظيم مقاوم، ثم اقتادتهم إلى مركز تحقيق المسكوبية دون إبداء أية أسباب. وتتراوح أعمار المعتقلين ما بين 14–18 عاماً.

اقتحام «الزبيدات»

اعتقلت سلطات الاحتلال أمس، مواطنا من منزله في بلدة الزبيدات في الأغوار الفلسطينية بعد أن عاثت في عدد من بيوت البلدة، فساداً وتخريبا وروعت الأطفال والأهالي في منتصف الليل. واقتحمت قوات «إسرائيلية» مدججة بالأسلحة أمس، بلدة الزبيدات إلى الشمال من مدينة أريحا في الأغوار وروعت السكان في البلدة، عبر حركة الجنود وأصوات الآليات، وأجبرت عدد منهم على الخروج في البرد القارص، وداهمت منزل المواطن موسى أحمد إبراهيم الزبيدات واعتقلته.

حملة اعتقالات

اعتقلت قوات الاحتلال «الإسرائيلي» أمس، عددا من المواطنين من مناطق متفرقة من الضفة الغربية بعد اقتحام منازلهم. كما اعتقلت المواطنة منتهى الطويل زوجة رئيس بلدية البيرة بعد اقتحام منزلها في مدينة البيرة. وأوضح مصدر أمني، بأن قوة مكونة من آليات وجنود «اسرائيلين» مدججين بالسلاح اقتحمت منزل العائلة، وأقدمت على تكسير الابواب والعبث بمحتويات المنزل قبل اعتقال المواطنة.

«الصحافي الفلسطيني» توثق الاعتداءات بحقها

الصحافي مناضل من الطراز الأول

أصدرت كتلة الصحفي الفلسطيني تقريراً يبرز أهم الانتهاكات التي تعرض لها الصحافيون من قبل قوات الاحتلال وأجهزة أمن السلطة في محافظات الضفة الغربية خلال شهر كانون الثاني المنصرم.

حيث شهد الشهر الماضي سلسلة من الانتهاكات ضد الصحافيين الفلسطينيين من قبل قوات الاحتلال، التي بدت ممعنة في استهداف شهود الحقيقة، متنكرة من خلال ذلك لكل القوانين والمواثيق الدولية الداعية لضمان حرية الإعلام، والتي تكفل الحماية لفرسان الكلمة والصورة، حيث تتعمد سلطات الاحتلال إخفاء جرائمها المتواصلة على مدار الساعة عن أنظار العالم.

كما تواصلت اعتداءات الأجهزة الأمنية الفلسطينية على الصحافيين في مؤشر بالغ الخطورة، يدل على ترسخ نهج معاد لحرية العمل الإعلامي، الأمر الذي تظهره أيضا تقارير الأشهر الماضية التي عكست مدى الاستخفاف بالحريات الإعلامية وبحق الصحافيين في ممارسة أعمالهم بعيداً عن أجواء الضغط والترهيب.

الانتهاكات «الإسرائيلية»

تمثلت الانتهاكات «الاسرائيلية» باقتحام منازل الصحافيين ومن بينهم ضياء حوشية المذيع في تلفزيون فلسطين، من بلدة قطنة شمال غرب القدس المحتلة، واعتقال الصحافيين اثناء القيام بواجبهم، حيث اعتقلت الصحافي صلاح العدم من قرية بيت أولا شمال غرب الخليل أثناء سفره لمصر لإكمال دراسته العليا في جامعة مصرية، واعتقلت من على حاجز الكونتنير الصحافي أيمن القواسمي مدير إذاعة منبر الحرية بالخليل، جنوب الضفة الغربية، وغرمته بكفالة مالية قدرها ألفا شيكل.

كما عمدت قوات الاحتلال إلى استهداف الصحافيين بالقنص والقنابل الغازية وضربهم، بهدف إبعادهم عن اماكن الانتهاكات العلنية بحق الفلسطينيين، فاصابت الصحافي عباس المومني بقنبلة غاز في رأسه خلال تغطيته للمسيرة الأسبوعية في قرية بلعين غرب رام الله وسط الضفة الغربية، بالاضافة إلى إصابة الصحافي عايد عويمر مراسل تلفزيون فلسطين، خلال تغطيته المسيرة السلمية التي نظمها أهالي قرية دير نظام شمال غرب رام الله، بطلقات نارية.

وعمد الاحتلال إلى سياسة ترحيل الصحافيين من فلسطين، خصوصا الأجانب كما فعلت مع محرر القسم الانكليزي في وكالة معا الإخبارية المحلية «جارد مالسين».

الانتهاكات في الضفة

بدورها، عمدت الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية إلى اعتقال عدد من الصحافيين لأسباب سياسية، بالاضافة إلى الاعتداء الجسدي على آخرين،

كالاعتداء على مصور وممنتج تلفزيون الأقصى، الصحافي «عمار ياسر التلاوي» في خان يونس.

توصيات ومطالب

من جهتها، تنظر كتلة الصحفي الفلسطيني بخطورة بالغة، لتواصل الاعتداءات والانتهاكات بحق الصحافيين ووسائل الإعلام في الأراضي الفلسطينية، داعية إلى وقف تام وفوري لكل أشكال الاعتداءات على الصحافيين، وناشدت الاتحاد الدولي للصحافيين واتحاد الصحافيين العرب وكل المنظمات الدولية المعنية بالحريات الإعلامية، الضغط على سلطات الاحتلال لكبح اعتداءاتها المتواصلة على فرسان الكلمة والصورة.

كما طالبت كافة المؤسسات الإعلامية والرسمية والحقوقية بالتدخل لإنهاء معاناة الصحافيين (يزيد خضر، مصطفى صبري، طارق أبو زيد) المستمرة منذ اشهر، في سجون الأجهزة الأمنية بالضفة الغربية.

ندوتان لـ«الشعبية» بذكرى رحيل حبش

«البناء» ـ جمال الغربي

بمناسبة الذكرى السنوية الثانية على رحيل القائد جورج حبش، نظمت الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين ندوة في قاعة جمعية الأدب والثقافة في مدينة صيدا، بحضور حشد من كوادر واعضاء الجبهة في المدينة، بالاضافة الى وفود من القوى السياسية اللبنانية والفلسطينية. حاضر فيها نصري الصايغ والدكتور سماح ادريس، وتناولت موضوع التغيير الثوري في فكر الحكيم و اشكالية الأخلاق والعمل السياسي في تجربته.

وكانت مداخلة للصايغ أكد فيها، بأن لجورج حبش حضورا غزيرا لا شبه فيه، في سجل الأيام الفلسطينية الحديث. وهو رجل يشع بحقيقته ويستضيء فلسطينيه ويمارسها كلاما وسلاحا ويشهرها للعامل كأنها علم أممي.

من جهته، تطرق إدريس إلى مزايا جورج حبش، حيث قال: «عندما أتذكر حبش لاأتذكر في المقام الأول لاالقومية العربية ولا الماركسية – اللينينية ولا الكفاح المسلح ولا فلسطين نفسها، بل أتذكر أولا وربما أخيرا انه كان شخصا اداميا وذا أخلاق عالية في الممارسة السياسية وفي السياسة».

واعتبر بأن الحكيم في تواضعه هو اقرب تجسيد للمثال الذي رسمه لنفسه. خادما لشعبه، مشددا على الحاجة في هذه الايام الى جورج حبش في خضم هذا المد المتعاظم والمتلاطم من القيادات الوطنية التي تفتقر الى الحد الأدنى من الاستقامة والمبدئية.

وفي صور

كما نظمت الجبهة في صور، ندوة بعنوان «الحكيم حكاية شعب». في قاعة مركز الشباب الفلسطيني في مخيم برج الشمالي. وتحدث في الندوة رفيق درب الحكيم منيف فرج، بحضور ممثلين عن الاحزاب والفصائل والقوى الوطنية اللبنانية والفلسطينية والاتحادات واللجان الشعبية والهيئات والمؤسسات الأهلية والاجتماعية، حشد من ابناء مخيم برج الشمالي.

وقدم منيف فرج قراءة في بعض جوانب حياة الحكيم، استعرض فيها بعضاً من حياة حبش منذ النكبة والتحاق الحكيم بالجامعة الأميركية وتأسيس حركة القوميين العرب، ثم الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين وتجربته القومية ونظرته للناصرية والماركسية. وتشدده في مسألة الوحدة ونبذ الانقسام.

من ندوة صيدا

يوميات أسير

احكام وتمديد اعتقالات

أصدرت محكمتا «عوفر» و«سالم» العسكريتين «الإسرائيليتين» أحكاما بحق مجموعة من الأسرى، وأجلت جلسات آخرين لفترات متفاوتة، فيما تم تمديد توقيف آخرين للتحقيق في مركز المسكوبية، خلال الاسبوع المنصرم.

وبين نادي الأسير بأن محكمة «سالم» أصدرت حكما بالسجن الفعلي لمدة 21 شهرا ودفع غرامة آلفي شيكل على الأسير حسن موسى حمد، وعلى الأسيرين ثائر مصالحة، ومصطفى ابوعره حكما لكل منهما 20 شهرا وغرامة مالية، بالاضافة إلى 10 شهور ودفع الف شيكل غرامة مالية على الأسير عمر سعيد الحوتري، وستة شهور ودفع ألفي شيكل على الأسير عمار نضال زيد، و 13 شهرا ودفع غرامة على الأسير محمد هاني محمد حسن.

اما في محكمة «عوفر»، فقد صدر حكما بالسجن الفعلي لمدة خمس سنوات ونصف السنة على الأسير احمد نزيه ثوابته، و36 شهرا وغرامة على الأسير ابراهيم ناصر جواريش، و22 شهرا وغرامة على الأسير حيان طقاطقة، و15 شهرا على الأسير خليل محمد عليان.

وأجلت محكمة «سالم» العسكرية النظر في عدد من ملفات الأسرى، وفي مركز تحقيق المسكوبية، تم تمديد فترة اعتقال الأسير يوسف عبد العزيز داوود ليوم 2/11، من اجل رفع ملفه للنيابة لتقديم لائحة اتهام بحقه، فيما تم التمديد ليوم 2/15 بحق الأسير احمد عبد الرحيم حمدان من سلواد لاستكمال التحقيق معه، والأسير حمزه امطير لهذا اليوم ايضا للتحقيق معه.

صراع مع المرض

أكد الأسرى في سجون الاحتلال، بأن الأسير محمد مصطفى أبو جلالة والمتواجد في سجن «نفحة» والمحكوم بالسجن المؤبد أربع مرات، يعاني صراعا محتدما مع المرض ومع إدارة مصلحة السجون منذ اعتقاله.

وبيَّن مركز الأسرى للدراسات، بأن حالة الأسير أبو جلالة الصحية في تراجع وخصوصا أنه خرج من الموت بأعجوبة أثناء اعتقاله وجراء مرضه أثناء الاعتقال.

بدوره، أكد رأفت حمدونة مدير المركز، بأن أبو جلالة وهو أحد قدامى الأسرى وأحد قادة الحركة الوطنية الأسيرة في السجون هو كاتب، وشاعر وله كتاب باسم «نجوم فوق الجبين» وأكثر من دراسة وديوان شعر تحت عنوان «أدب السجون» ويتقن العبرية والانكليزية وتعلم لغات أخرى أثناء الاعتقال وتعلم في الجامعة المفتوحة في «إسرائيل».

واعتقل أثناء دراسته سابقاً في 1983/3/21 م بتهمة التحريض ضد الاحتلال والدعوة للإضرابات من مدرسة الفالوجا بمكان سكنه في مخيم جباليا.

ونفذ عملية بطولية يوم 1991/3/1 م في القدس، وفي المحكمة طلب من الحكام تنفيذ الإعدام بحقه، قائلاً إن لم أعدم وخرجت سأعيد الكرة مرات حتى الشهادة.

وخضع لأكثر من عملية جراحية أثناء اعتقاله ووصل لحد الموت بسبب نزيف خطير مكث على اثره فترة طويلة في مستشفى سجن مراج « الرملة»، ولا زال يعاني منه وكانت له مراجعة في مستشفى سجن الرملة في 2010/2/1.

سياسة تعسفية في «شعفاط» وإخطارات بالهدم

«إسرائيل» تقيّد حركة المقدسيين

أمهلت أمس، محكمة الاحتلال العليا الجيش مهلة 30 يوماً، لمنح عائلات مقدسية عزلها جدار التوسع العنصري تصاريح تمكنها من التحرك داخل مدينة القدس.

وسبق لجيش الاحتلال أن منح هذه العائلات تصاريح من هذا النوع لكنه قرر إبطالها في وقت لاحق، واستبدالها بتصاريح تقيّد حركة العائلات وتحدّد مواعيد تحركها وتنقلها، مدّعياً بأن التصاريح التي أصدرها من قبل، والتي تمنح العائلات حرية أكبر في التحرك، لم تكن مقصودة وإنما نجمت عن خطأ تقني، وبالتالي تم إبطالها لاحقا. وحسب مكتب المحامي ماجد حمدان وشركائه، فإن الحديث يدور عن عائلة سليمان، التي تسكن في بيت بحي بيت حنينا، مع العلم أن هنالك ثلاث عائلات تسكن في المنزل المذكور منذ سنة 1955م، حيث يحمل أفراد العائلات الهوية الفلسطينية ويقطنون في منطقة مصنفة على أنها تابعة للضفة الغربية، ويعتبر جيش الاحتلال المنطقة التي يقطنوها منطقة تماس. وأصبحت العائلات تعيش وكأنها في سجن، بعد أن فصلها جدار الفصل العنصري عن مركز حياتها، بالإضافة إلى تحديد حركة أفرادها. كما أن التحرك من البيت إلى معبر قلنديا العسكري شمال القدس، التي يخرجون ويدخلون عبرها، يكون بموجب التصريح الأسبوعي الذي لا يعني ولا يعتبر إثباتاً للحقوق القانونية، بما في ذلك حقوق ملكية أو سكنية أو شرعية في المنطقة.

وبين المحامي كمال موسى الخطيب، بان العائلة رفضت قرار الجيش بمنحها تصاريح تقيّد من حرية تحركها، لأن تصريحاً من هذا النوع يصادر حقها في بيوتها وأرضها وحرية الحركة في محيط القدس، خصوصا وأنه تم عزلها بواسطة الجدار عن قريتها، مشيرا إلى أنهم توجهوا إلى المحكمة العليا بالتماس ضد وزير الأمن ووزير الداخلية ورئيس أركان الجيش، وضد قرار اعتبار موقع ومحيط البيت ومسطح 1500 دونما بأنها منطقة عسكرية مغلقة. مع العلم انه تم وعد العائلات في الماضي بأنها ستحصل على إقامة دائمة في القدس، ولكنه لم يتم تنفيذ الوعد بل أن وضع العائلات ازداد سوءا.

واعتبر قرار المحكمة العليا يعتبر سابقة قانونية، حيث رفضت ادعاء الجيش، وأمهلت السلطات 30 يوما لمنح العائلات تصريح إقامة يمكنها من مزاولة حياتها اليومية، بالإضافة إلى مطالبة الجيش تحديد فترات معينة لفتح البوابة التي تربط بين شقي بيت حنينا».

في القدس منّا جذور لا تباح (أرشيف – رويترز)

قرارات بالهدم

وفي سياق متصل، أصدرت المحكم العليا «الإسرائيلية» أمس، قراراً بهدم أربعة محال تجارية في باب العمود بالقدس، بدعوى عدم وجود ترخيص لها بعد أن تمَّ ترميمها قبل أربع سنوات بسبب حريق شبَّ فيها آنذاك. ويؤكد وائل أبو الضبعات صاحب أحد المحال المهددة، بأنهم يعانون من صراع دام عدة سنوات حاولوا خلاله استئناف الحكم في المحكمة المركزية، وبعد أن ربحوا الدعوى، واجهوا محكمة البلدية التي قدمت أمراً لهدم المحال مرة ثانية، وحين ربحوا الدعوى مرة أخرى، رفعت دعوى للمحكمة العليا وأصدر القرار دون أن يتمكنوا من استئنافه، وهو قرار نهائي وننتظر التنفيذ في الأيام القادمة. وتعيل المحال المهددة أربع عائلات هم السلايمة والسيوري وأبو رميلة والجعبري لحوالي 82 فردا، تتنوع المحال ما بين بيع الأحذية والملابس. واعتبر أبو الضبعات، بأن الهدف الأساسي من هذه القرارات هو تشتيت العائلات وتدمير كل ما له علاقة بالمقدسيين بهدف تهجيرهم من أرضهم وبيوتهم، مؤكدا بأن المحال التجارية المستهدفة هي موقع استراتيجي، ومكتوبة منذ أكثر من 60 عاماً باسم محمد حافظ أبو الضبعات، ولا يحق للاحتلال السيطرة عليه.

مخطط «شعفاط»

وفي السياق ذاته، استنكرت عضو المجلس التشريعي عن دائرة القدس جهاد أبو زنيد، أمس، الحملة المسعورة التي نفذتها سلطات الاحتلال بحق الفلسطينيين في مخيم شعفاط للاجئين شمال القدس.

واكدت بأن هذه الحملة تؤكد نهج حكومة الاحتلال وسياسة التخبط التي تعاني منها، واستكمالا لسياسة القمع والتمييز العنصري في مناطق القدس، معتبرة بان هناك سياسة عنصرية غير مسبوقة تمارسها مؤسسات الاحتلال وجنود الحواجز العسكرية المحيطة بحق المقدسيين، لا سيما الحاجز الذي يفصل منطقة مخيم شعفاط عن المدينة، حيث تمارس عمليات الإذلال والتنكيل بحق المقدسيين وتلاميذ المدارس. وأشارت إلى أن هذه السياسة تتطلب من المجتمع الدولي ومؤسسات حقوق الإنسان الوقوف بحزم لوضع حد نهائي لها، وإجبار الاحتلال على وقفها، مؤكدة بان الاحتلال يحاول عزل منطقة المخيم بشكل نهائي عن المدينة، وحرمان سكانه من حقوقهم المشروعة، وأيضا منع تواصلهم مع المدينة، حتى على صعيد طلبة المدارس، حيث يحاول منعهم من عبور الحاجز لعرقلة مسيرتهم التعليمية وتنفيذ سياسة التجهيل التي يتبعها بحق الطلبة.

... وسورية تكافح لمنع التهويد

نقلت صحيفة يديعوت أحرانوت «الإسرائيلية» أمس، عن د.رفيق الحسيني مدير مكتب الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن، بأن سوريا أرسلت مساعدات مالية بقيمة 300 ألف دولار إلى سكان فلسطينيين في مدينة القدس الشرقية عام 2009، موضحا أن مبلغ المساعدات السورية معدّ لتمويل مشاريع مختلفة في شرقي المدينة.

وبين بان سوريا ليست الدولة العربية الوحيدة التي تقدم مساعدات لسكان شرقي القدس، حيث قامت المغرب مؤخرا بشراء بيت في شرقي المدينة بهدف مساعدة السكان المحليين على الصمود بوجه التوجّه الإسرائيلي نحو تهويد المدينة، معرباً عن أمله في أن تحذو دول عربية أخرى حذو المغرب، واوضح بأن الحكومة المغربية تتفاوض حاليا على شراء منزلين آخرين في البلدة القديمة، أما تركيا فقد تبرعت بدورها بأموال لحفظ مواقع إسلامية في البلدة القديمة.

وأكد الحسيني بأن الهدف هو زيادة عدد السكان الفلسطينيين في جميع أنحاء القدس وعدم تمكين «إسرائيل» من تنفيذ مخططها بخفض نسبة السكان الفلسطينيين في المدينة، حيث اذا خسر العرب معركة حول القدس فسوف يخسرون المعركة على فلسطين برمتها، معتبرا بأنه بدون القدس من المستحيل أن تقوم دولة فلسطينية مستقلة.